

المحور الثاني: الكتلة النقدية ومقابلاتها

أولاً: الكتلة النقدية

➤ **مفهوم الكتلة النقود:** يقصد بعرض النقود أو ما يسمى بالكتلة النقدية تلك الكمية من النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، والتي تحدد من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في جميع وسائل الدفع بأنواعها المتوفرة بين أيدي المجتمع خلال فترة معينة من الزمن. وعليه فإن الكتلة النقدية تتمثل في كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في البلد، هذا التطور هو الذي أفرز عدة معاني لعرض النقود، أو كما يسميه البعض أشكال الكتلة النقدية.

2.1. أشكال الكتلة النقود:

✓ **الكتلة النقدية بالمعنى الضيق ($M1$):** يطلق على هذا النوع تسمية الكتلة النقدية ويشمل جميع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويدخل في هذا المعنى ما يلي:

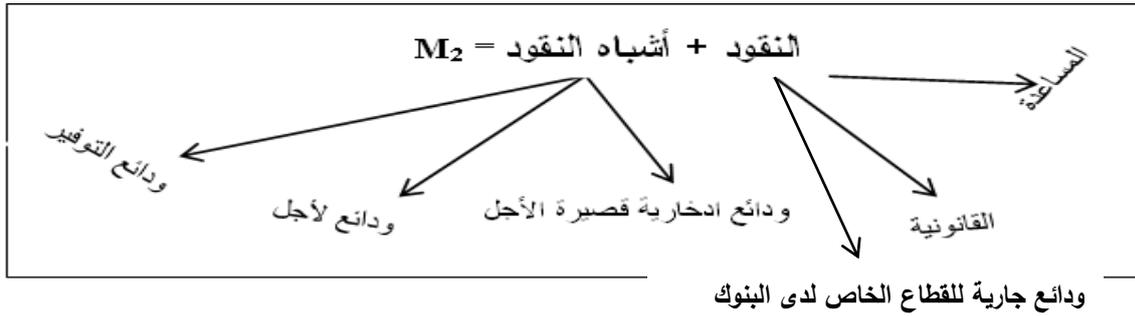
- النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي، والمتمثلة في العملة الورقية والمعدنية والمستخدم في المعاملات المختلفة؛
- الودائع الجارية (تحت الطلب): وهي الودائع المحتفظ بها في البنوك التجارية على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب.

وتعتبر كلا الأدوات وسائل دفع فورية ذات سيولة عالية، ويمكن تحديد مكونات عرض النقود بالمعنى الضيق ($M1$) فيما يلي:

$$M_1 = \text{النقود الورقية الإلزامية} + \text{النقود المساعدة} + \text{ودائع جارية للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية} = M_1$$

إنّ مكونات الكتلة النقدية كما ذكرنا سابقاً تختلف نسبة من بلد لآخر على حسب ازدياد وتنوع المؤسسات المالية النقدية وغير النقدية، إضافة إلى ذلك تقدم مستوى الوعي المصرفي لدى الأفراد.

✓ الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (M_2): إن التطور السريع في الأداء المصرفي قد أدى إلى ظهور أدوات أخرى دعت إلى التوسع في مفهوم عرض النقود ليظهر المفهوم الواسع لعرض النقود الذي يعرف بإجمالي السيولة المحلية، حيث يشمل هذا الأخير (M_1) مضافا إليه أشباه النقود والتي تمثل ودائع لأجل، وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك، وودائع التوفير لدى صناديق التوفير، وتكون (M_2) أقل سيولة من (M_1) ويمكن كتابة معادلة احتسابها كالتالي:



✓ عرض النقود بالمعنى الأوسع (M_3): ويطلق عليه أيضا بالمجمع النقدي أو سيولة الاقتصاد، ويشمل هذا الأخير بالإضافة إلى الكتلة النقدية (M_2) الودائع الادخارية لدى مصارف الادخار خارج البنوك التجارية.

$$M_3 = M_2 + \text{ودائع الادخار لدى المؤسسات الادخارية خارج البنوك}$$

وكننتيجة فإن الكتلة النقدية تحتوي على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي هي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني، وتتكون أساسا من النقود البنكية الورقية والأنواع الأخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المصرفية والمالية.

ثانيا: مقابلات الكتلة النقدية

إن إصدار الكتلة النقدية ووضعها قيد التداول بين الأعوان الاقتصاديين (لا يتم إلا بمقابل، وهذا

المقابل لا يكون مصدره إلا العمليات الحقيقية، ومن بين أهم مقابلات الكتلة النقدية ما يلي:

1.2 صافي الموجودات الخارجية: ويتكون هذا المقابل من :

➤ **الذهب:** يتكون الرصيد الذهبي من مجموع السبائك والقطع النقدية الذهبية لدى البنك المركزي، حيث يستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني، ولكن نظرا لإهمال قاعدة الذهب فقد تقلص هذا الدور إلى حد بعيد، وقد يستعمل الذهب في التسويات الدولية عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات أو أثناء الأزمات الاقتصادية.

➤ **العملات الأجنبية:** يتكون رصيد العملات الأجنبية بشكل خاص من عملات الاحتياطي أو السيولة الدولية، خاصة الدولار الأمريكي الذي يشكل الجزء الأهم من وسائل الدفع الدولية، ففي حال قيام الدول بالتصدير أو اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية إما بالاستثمار أو بالتوظيف، فإنها تحصل على عملات أجنبية، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بالاحتفاظ بها بما يزيد من حجم احتياطي العملات الأجنبية لديه ويقوم بمقابل ذلك بإصدار ما يقابلها بالعملة المحلية، وبالتالي فإن حجم الصادرات يكون سببا في إصدار عملة محلية جديدة.

ويتأثر رصيد العملات الأجنبية بـ:

- تصدير السلع والخدمات الوطنية نحو الخارج،
- دخول رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمار أو قروض؛
- قبض فوائد رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة بالخارج؛
- عوائد اليد العاملة المهاجرة.

2.2. صافي الموجودات الداخلية:

➤ **صافي القروض إلى الدولة:**

تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق تحصيل الإيرادات العامة وتمويل النفقات العامة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسيورها، ولكن غالبا ما لا تتوصل إلى

تغطية هذه النفقات بالإيرادات العادية الممثلة أساسا بالضرائب بمختلف أنواعها، وخاصة مع توسع نشاطاتها وتعدد المؤسسات التي تتولى تمويل سير أعمالها، بالإضافة إلى قيامها بتحقيق مشاريع استثمارية عمومية وتقديم الإعانات إلى الشركات الوطنية، فإذا لم تتمكن الخزينة العمومية من تغطية كل هذه النفقات، فإنها تلجأ إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لتمويل هذا العجز على أن تقدم له الخزينة مقابل ذلك القرض سندات تعترف فيها بمديونيتها له فيها تسمى أدونات الخزينة، على أن يقوم البنك المركزي في مقابل ذلك بتقديم نقود قانونية لصالح الخزينة، وهذا ما يرفع من حجم الكتلة النقدية المتداولة.

كما قد تلجأ الخزينة العمومية أيضا إلى البنوك التجارية وحتى إلى الوحدات الاقتصادية (أفراد ومؤسسات) لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاج إليها لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة، وتحصل هذه الأخيرة في مقابل ذلك على السندات الحكومية أو ما يسمى سندات الخزينة، وبما أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية وهو ما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة، هذا في حال اتباع سياسة نقدية توسعية، وطبعا يكون التأثير بالنقصان في حال اتباع سياسة نقدية انكماشية.

➤ القروض المقدمة إلى الاقتصاد:

يعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي حيث يعتبر هو المقابل الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، ذلك أن هذا الائتمان المقدم عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال من : انتاج، تسويق، استهلاك.... الخ، ويقدم هذا الائتمان سواء كان بصفة مباشرة في صورة قروض بصورة غير مباشرة من خلال خصم الأوراق التجارية أو فتح اعتمادات وفي جميع الحالات تكون هناك عملية خلق نقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان بما يؤدي إلى زيادة في حجم الكتلة النقدية.

إضافة إلى ذلك يمكن أن تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي عندما تكون بحاجة إلى سيولة من أجل إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية أو الاقتراض منه مباشرة باعتباره المقرض الأخير، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية المتداولة سيتأثر كلما طرأ تغيير في حجم الائتمان المقدم للاقتصاد، ففي حالة ارتفاع حجم الطلب على القروض سيؤدي ذلك إلى زيادة في كمية النقود، كما أن انخفاض حجم الطلب على القروض سيؤدي إلى انكماش حجم الكتلة النقدية، وهذا ما يفسر ضرورة تدخل السلطات النقدية في توجيه السياسة الائتمانية للبنوك التجارية للتحكم في حجم الكتلة النقدية.